المبحث الثاني

النظم القانونية لحضارة مصر الفرعونية

قبل التطرق لأهم المدونات القانونية في مصر الفرعونية يجدر بنا أولا أن نقدم لمحة عن المجتمع المصري القديم فيمايلي:

أولا: البنية السياسية.

تعاقبت على حكم مصر أسر فرعونية عديدة بلغت ثلاثين أسرة كان تاريخ بعضها غامضا، وقد استمرت دولة الفراعنة حوالي الثلاثة آلاف سنة، إلى أن استعمرها الفرس، ثم اليونان، ثم الرومان.

وينقسم تاريخ مصر القديم إلى أربعة أدوار أساسية:

1-عصر الدولة القديمة(3200-2111 ق.م).

2-عصر الدولة الوسطى(2112-1586 ق.م).

3-عصر الدولة الحديثة(1587-1101 ق.م).

4-عصر دولة الانحطاط(1102-332 ق.م).

ثانيا: البنية الاجتماعية.

كان المجتمع المصري القديم كجميع المجتمعات القديمة مجتمعا طبقيا، أي مجتمعا يتألف من طبقات متميزة بعضها منفصل عن بعضها الآخر على أساس من المهنة أو الثروة، وقد اقتصرت الطبقية على طبقتين اثنتين شديدتي الترابط هما:

1-الطبقة العليا وهي الطبقة المتأثرة بمقدرات البلاد، وتتألف من الفرعون وحاشيته(النبلاء) التي تشكل3% من السكان.

2-طبقة العامة والمقصود بها الطبقة المحكومة، وإليها ينتمي السواد الأعظم من المصريين، مثل: الفلاحين، والعمال، وأفراد الجيش، ومجموعة العبيد.

ثالثا: البنية الدينية.

كان المصريون القدماء يؤمنون بآلهة كثيرة، وأعظم هذه الآلهة اثنان:"**رع**" إله الشمس، و"**أوزيريس**" إله النيل، وفي عهد الدولة الحديثة سادت عبادة"**آمون**" إله طيبة، وكان يعرف بأبي الآلهة، وكانوا يسترضون آلهتهم بمختلف الوسائل، كصلاة أو الهبات أو السحر،

وكانت تصاحب العبادة طقوس منها القربان والدعاء والصلاة والابتهال والرقص والغناء والموسيقى والمواكب، وكانوا يؤمنون بالبعث وبالحياة بعد الموت، ومن أجل هذا بنوا الأهرام، وهي قبور ضخمة حفظوا فيها جثث ملوكهم بعد تحنيطها.

رابعا: البنية الاقتصادية.

ارتبطت الحياة الاقتصادية بنهر النيل الذي يتدفق في الأرض المصرية حاملا إليها الحياة والخصب، فكانت الزراعة العصب الرئيسي في الحياة الاقتصادية المصرية، ولم يكتف المصريون بالانتفاع بالنيل بل دأبوا على ضبط مجاري النهر وإنشاء القنوات والترع الضرورية للانتفاع بمياهه.

وإذا كان المجتمع المصري القديم مجتمعا متميزا بطابع نيلي زراعي فليس معنى ذلك أن المصريين القدماء لم يعرفوا نواحي الحياة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة، فالواقع أنه كان لهم في هذين الحقلين نشاط جدير بالإعجاب والتقدير، وهذا ما جعلهم في حاجة ماسة إلى مجموعة من القوانين والشرائع.

المطلب الأول: المدونات القانونية الغير مشهورة.

ظهرت العديد من المدونات القانونية في مصر الفرعونية ولكن لم تكن لها تلك الشهرة التي انفردت بها كل من مدونة"بوكخوريس" ومدونة"أمازيس"، ومن بين هذه المدونات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: قانون الفرعون مينا.

ظهر هذا القانون في بداية تأسيس الدولة الفرعونية القديمة سنة3200ق.م على يد الفرعون"**مينا**" والذي سمى قانونه باسم"**تاحوت**" إله القانون، وهناك من العلماء من يقول أن هذا القانون كان سائدا قبل عهد الفرعون"**مينا**" وذلك في مصر السفلى وحدها وأن تاريخه يرجع إلى سنة4200ق.م، وبرغم من أن نصوص هذا القانون لم تصل إلينا إلا أن أهم ما يميزه هو قيامه على الدين.[1]

الفرع الثاني: قانون الفرعون سانسوجيس.

---

[1]-عبد الجليل درارجة: مرجع سابق، ص30. أرزقي العربي أبرباش: مرجع سابق، ص73.

صدر هذا القانون في عهد الدولة الفرعونية القديمة على يد الفرعون"**سانسوجيس**" أحد ملوك الأسرة الرابعة، وذلك في النصف الثاني من الألف الثالثة قبل الميلاد.[1]

الفرع الثالث: قانون الفرعون سانوسيرت.

صدر هذا القانون في عهد الدولة الفرعونية الوسطى على يد الفرعون"**سانوسيرت**" أحد ملوك الأسرة الثانية عشر، وذلك حوالي القرن18 ق.م.[2]

الفرع الرابع: قانون الفرعون حور محب(حرب محب).

صدر هذا القانون في عهد الدولة الفرعونية الحديثة على يد الفرعون"**حور محب**" أحد ملوك الأسرة التاسعة عشر، وذلك في القرن14ق.م، وقد اكتشفت نصوص هذا القانون من طرف العالم الفرنسي"**ماسبيرو**" في معبد الكرنك بالأقصر سنة1882م، وبرغم من أن نصوص هذا القانون لم تصل إلينا إلا أن أهم ما يميزه هو احتوائه على مجموعة كبيرة من العقوبات المقررة لبعض الجرائم.[3]

المطلب الثاني: المدونات القانونية المشهورة.

ومن بين المدونات المشهورة في حضارة مصر الفرعونية، والتي حظيت باهتمام بالغ ونالت حظا وافرا من الدراسة مدونة"**بوكخوريس**" ومدونة"**أمازيس**".

الفرع الأول: قانون بوكخوريس.

أولا: تاريخ ومكان صدور قانون بوكخوريس.

صدرت هذه المدونة في مصر الفرعونية أثناء حكم الملك "**بوكخوريس**" مؤسس الأسرة الرابعة والعشرين، واسمه المصري هو"**باك أن رنف**" أو"**بوكنرانيف**" ولكنه اشتهر عند الإغريق باسم"**بوكخوريس**" وقد بدأ حكمه في سنة720 حتى715ق.م.[4]

ثانيا: مصادر قانون بوكخوريس.

---

[1]-عبد الجليل درارجة: مرجع سابق، ص30. أرزقي العربي أبرباش: مرجع سابق، ص73.

[2]-عبد الجليل درارجة: مرجع سابق، ص30. أرزقي العربي أبرباش: مرجع سابق، ص73.

[3]-عبد الجليل درارجة: مرجع سابق، ص30. أرزقي العربي أبرباش: مرجع سابق، ص74.

[4]-فاضلي أدريس: المدخل إلى تاريخ النظم، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، (د.ط)، سنة2006م، ص122.

المدونة التي وضعها بوكخوريس هي عبارة عن تجميع لكل النظم والقوانين المصرية التي كانت سائدة قبل عهده مع ادخال بعض التعديلات عليها، وهناك جانب من العلماء يقول بأن الملك بوكخوريس قد تأثر أثناء وضع قانونه بتشريعات بابل وأشور وخاصة قانون حمورابي.[1]

ثالثا: مضمون قانون بوكخوريس.

ورغم أن قانون بوكخوريس لم يصل إلينا شيئا عنه بالتفصيل مثل القوانين المصرية الأخرى أو معظم قوانين العالم القديم إلا أننا سوف نعرض أهم ما يحتويه من أحكام على ضوء ما ورد من حقائق أعلن عنها المؤرخون الإغريق وعلى رأسهم"**هيرودوت**"(القرن الخامس قبل الميلاد) و"**ديودور الصقلي**"(القرن الأول قبل الميلاد) حيث تحدثا بإضافة عظيمة عن مضمون روح التشريع الذي وضعه الملك بوكخوريس، بالإضافة إلى بعض الوثائق والآثار التي تم اكتشافها وأكدت حقيقة هذا القانون ومضمون بعض أحكامه وبأنه صدر من الملك بوكخوريس في عصر الأسرة الرابعة والعشرين، ومن بين أهم الأحكام التي وردت في مجموعة بوكخوريس القانونية تتعلق بالآتي:[2]

1-الأحكام المتعلقة بالزواج وبحقوق المرأة: اعترفت مجموعة بوكخوريس للمرأة المصرية بمبدأ المساواة التامة بالرجل.

2-الأحكام المتعلقة بالميراث والهبات: قضت على جميع الأثار الخاصة بالسلطة الأبوية التي كانت تقضى بعدم المساواة في الميراث، وأصبحت الهبات مطلقة من كل قيد.

3-الأحكام المتعلقة بالملكية: قضت على جميع ما فرض الإقطاع ورجال الدين من قيود على حق الملكية وخاصة ملكية الأراضي.

4-الأحكام المتعلقة بنظام التعامل والالتزام: أخذ هذا القانون بمبدأ رضائية العقود، وبمبدأ التعاقد بالكتابة، كما ألغى عدة مبادئ من بينها مبدأ الرق بسبب الدين.

---

[1]-سمير عبد المنعم أبو العينين: المبادئ العامة لتاريخ النظم والشرائع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة-مصر، (د.ط)، سنة2001-2002م، ص177.

[2]-سمير عبد المنعم أبو العينين: نفس المرجع، ص180.

5-الأحكام المتعلقة بنظام العقود: استحدثت مدونة بوكخوريس أحكاما خاصة لتنظيم بعض العقود مثل الاكتفاء بمبدأ الرضائية فقط في عقد البيع، وأن لا تتجاوز الفائدة أصل الدين في عقد القرض.

الفرع الثاني: خصائص قانون بوكخوريس.

بالرغم من أن التاريخ لم يحفظ لنا النصوص الكاملة لمدونة بوكخوريس إلا أننا أمكننا الوقوف على القانون المصري في عهده عن طريق الوثائق، وعن طريق ما رواه قدامى المؤرخين أمثال "**هيرودوت**"(القرن الخامس قبل الميلاد) و"**ديودور الصقلي**"(القرن الأول قبل الميلاد) أمكن الوقوف على أهم خصائصها، وهي:[1]

أولا: جمع بوكخوريس العادات والتقاليد القانونية التي سبقت عهده وأدخل عليها من التعديلات ما أزال عنها الصبغة الدينية، مثل حرية التعاقد والإرادة عموما واعترف بذمة مستقلة لكل فرد من أفراد الأسرة، وجعل العبرة بالكتابة في مجال الإثبات، وهكذا فصلت هذه المدونة القانون عن الدين بالرغم من صدورها عن فرعون مصر وهو إله بين البشر.

ثانيا: تأثر واضع هذه المدونة بقوانين بابل، وخاصة قانون حمورابي، فيما وضعه من أحكام تتعلق بالالتزامات والعقود.

ثالثا: تأثر المشرعون الإغريق أمثال صولون بهذه المدونة فنقلوا عنها-على مايرويه هيرودوت وديودور- بعض الأحكام مثل مبدأ عدم التنفيذ على جسم المدين واعتبار ذمته المالية هي الضمان لديونه.

رابعا: وتظهر أهمية قانون بوكخوريس بالنسبة لتاريخ القانون في مصر في أنه يعتبر خاتمة المطاف في تطور القانون المصري القديم، فهو لم يتطور بعد ذلك إلا بصورة جزئية، وكانت يد الالغاء أو التعديل تمتد إليه من حين لآخر.

الفرع الثالث: قانون أمازيس.

أولا: تاريخ ومكان صدور قانون أمازيس.

صدرت هذه المدونة في مصر الفرعونية في عهد الأسرة السادسة والعشرين، وأثناء حكم الملك"**أحمس الثاني**" والذي سمي فيما بعد باسم"**أمازيس**" وقد بدأ حكمه سنة567ق.م.

ثانيا: مصادر قانون أمازيس.

---

[1]-صوفي حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص132-133.

لقد قام"أمازيس" من أجل التوسع في نشر مفاهيم العدالة وحقوق المساواة بين المصرين بالاهتمام بالقانون ليكون درعا قويا يحمي المجتمع من كل أمور الفساد والظلم والانحلال، فجمع كل القوانين المصرية التي صدرت منذ بداية عصر الفراعنة حتى مجموعة"بوكخوريس" وقام بإجراء تعديل على بعضها بهدف عمل إصلاح تشريعي شامل يتناسب مع الأحوال والظروف المستجدة التي ظهرت من عوامل التطور والأحداث التي مر بها المجتمع المصري حتى تمكن من إصدار مجموعة قانونية باسمه استوحى فيها روح الديمقراطية وإن كانت معظم قواعدها مستلهمة من نصوص"بوكخوريس".

وإذا كان بعض المؤرخين يشير بأن "أمازيس" لم يضع مجموعة قانونية جديدة وإنما كل ما فعله كان عبارة عن إعادة العمل بقانون "بوكخوريس" الذي توقف سريانه منذ بداية عهد الأسرة الخامسة والعشرين، وذلك بعد أن قام بتنقيحه وإدخال بعض التعديلات البسيطة دون الجوهرية على قواعده، فإن ذلك الرأي لا يمكن أن يطمس ما خلفه "أمازيس" من اسم لا يمحى في تاريخ القانون الفرعوني، فجميع مؤرخو الاغريق اعتبروه من أعظم مشرعي مصر الفرعونية.[1]

ثالثا: مضمون قانون أمازيس.

رغم أنه لا يزال الباحثين وعلماء الآثار يبحثون عن قانون"أمازيس"–مثل باقي القوانين المصرية القديمة– إلا أنه من خلال ما رواه المؤرخين الإغريق وعلى الأخص هيرودوت وديودور الصقلي عن هذه المجموعة التي وضعها أمازيس، وما أحدثته من إصلاحات تشريعية أمكن لمعظم علماء تاريخ القانون أن يستلهموا ملامحها ويستنبطوا بعض أحكامها التي تتعلق بأمور عديدة، تتلخص في الآتي:[2]

1–الأحكام المتعلقة بالنظم الإدارية: نظمت مدونة "أمازيس" الأصول العامة للعمل التي يجب اتباعها في حكم الأقاليم، ووضعت القواعد العامة عن كيفية تشغيل الإدارة المصرية.

2–الأحكام المتعلقة بقواعد العمل: استكمال القواعد الخاصة بنظام الطوائف المهنية وذلك بهدف حماية العامل من الاستبداد.

---

[1]–سمير عبد المنعم أبو العينين: مرجع سابق، ص188.

[2]–سمير عبد المنعم أبو العينين: نفس المرجع، ص191.

3-الأحكام المتعلقة بحقوق المساواة بين المصرين: أضافة مدونة "أمازيس" قواعد جديدة لتحقيق المساواة بين جميع أفراد الشعب المصري في الحقوق والواجبات مثل المساواة أمام القانون والمساواة في تقلد الوظائف العليا في الدولة.

4-الأحكام المتعلقة بالنظم الاجتماعية: قضت على نظام الطبقات وألغت جميع الامتيازات التي كانت تحدث الفوارق بينهما.

5-الأحكام المتعلقة بالنظام الاقتصادي: ألغت النظام الإقطاعي ونظمت وسائل الإنتاج الصناعي والزراعي.

6-الأحكام المتعلقة بالملكية، وبالتعاقد والالتزام: بلورت بمفاهيم واضحة معاني الحقوق الفردية بالكامل، وأكدت من جديد حقوق الملكية الفردية للعقارات والمنقولات وأعطت للأفراد الحق المطلق في التصرف فيها.

الفرع الرابع: خصائص قانون أمازيس.

يذكر المؤرخ"ديودر الصقلي" رواية عن تشريع أمازيس حيث يقول أن من أهم خصائصه أنه اعترف بطائفة اللصوص ووضع الأحكام المنظمة لها، فطبقا لقانون أمازيس كان يجب على كل من يريد احتراف السرقة أن يسجل اسمه لدى كبير اللصوص، وأن يقوم بتسليم ما يسرقه على الفور، وكان يتعين على المجني عليهم الاتصال بهذا الشخص وأن يذكروا له بيان الأشياء المسروقة ومكان وزمان السرقة حتى يتمكن من أن يرد كافة المسروقات مقابل دفع ربع قيمتها.[1]

---

[1]-صبحي رفيق: محاضرات مقياس تاريخ النظم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، سنة2020-2021م، ص16.